ثلاث سنوات من ثورة سوريا.. نحو سياسة جديدة

سلامة كيلة

بعد ثلاث سنوات من الثورة لا بد من أن تكون قد تراكمت خبرات مهمة، وظهرت المشكلات التي تضعف الثورة، لهذا لا بد من إعادة بناء الرؤية التي تحكمها.

هذا ما فرض إعادة صياغة البرنامج الذي يحدد أهداف الثورة، ويفرض إعادة بناء السياسات التي تستطيع تجاوز الاستعصاء القائم وتحقيق الانتصار.

بدأت الثورة «سلمية»، أي عبر كل أشكال التظاهر التي حشدت في مدن عديدة وفي أوقات مختلفة مئات الآلاف.

استمرت كذلك رغم أن السلطة استخدمت السلاح منذ 18 مارس في درعا، واستمرت في استخدامه بعدئذ، وحتى بعد توسيع الصراع من قبل السلطة عبر إدخال الجيش في الصراع ضد الشعب.

وإذا كانت السلطة تمارس الوحشية والإذلال من أجل دفع الشعب لحمل السلاح، انطلاقا من أن هذه الخطوة هي التي سوف تعطيها التفوق نتيجة ضخامة القوى العسكرية لديها، وإذا كانت بعض أطراف المعارضة «الإخوان المسلمون» تحرّض على استخدام السلاح منذ الأشهر الأولى، فإن ما فرض انتقال الثورة إلى العمل المسلح هو الوحشية التي كانت تمارسها السلطة.

ولأن الشباب الذي كان يتظاهر هو الذي حمل السلاح، فقد تراجعت المظاهرات، خصوصا مع زيادة عنف السلطة، ومن ثم ميلها للقتل الوحشي والتدمير، وأصبح التسلح هو «المبرر» لكي تزيد وحشية السلطة، وتسمح بالتدمير وتهجير الشعب. بالتالي مالت الثورة لأن تكون مسلحة دون نشاط شعبي مقابل أو رديف، وهذا بات يرتهن لقلة خبرة المسلحين العسكرية، وقلة قدرتهم التنظيمية بعد أن قتل أو اعتقل أو هرب الصف الأول من المنظمين في التنسيقيات، الأمر الذي فتح على فوضى عسكرية، وتشكل مناطقي للكتائب المسلحة، وفشل في إدارة المناطق التي باتت تحت سيطرتهم.

لقد تسربت فكرة «التحرير» من بعض أحزاب المعارضة كسياسة عسكرية، وفرضت هذه الأحزاب تسمية المنشقين عن الجيش، الذين انخرطوا في الثورة عبر «الجيش الحر».

بالتالي باتت الإستراتيجية العسكرية التي تمارس هي إستراتيجية تصارع «جيشين»، تكون مهمة «الجيش الحر» هي تحرير المدن والمناطق السورية من سيطرة السلطة. وفي ظل الاختلال الكبير في ميزان القوى، حيث تمتلك السلطة قوات مدربة على القمع والقتل، وأسلحة لا يمكن مجاراتها من حيث قوة النيران، وتتحكم في الأرض، ووجود الطيران الحربي والصواريخ البعيدة المدى، لم تكن إستراتيجية الثورة العسكرية صائبة، لأنها همشت الحراك الشعبي، واعتمدت كتائب مسلحة ضعيفة التدريب والتسليح، وتميل للدفاع عن مناطقها، وإذا تقدمت تتقدم في محيطها، لهذا وقعت تحت ضغط التفوق الكبير في الأسلحة التي تمتلكها السلطة.

وإذا كانت سيطرت على مناطق انسحبت قوات السلطة منها، في الشمال والشرق خصوصا، فقد دخلت في عملية «تقدم بطيء» بعدئذ، وفشل أحيانا، ولم تستطع الإفادة من ضعف السلطة لكي تحسم الصراع، إضافة إلى أنها لم تمنع دخول قوى أصولية، زرعتها السلطة، وكان واضحا أن وجودها سوف يؤدي موضوعيا إلى «تخريب» الثورة، أو عرقلة نشاطها. كما لاحظنا متأخرين.

كل ذلك يفرض أن يعاد النظر في الوضع كله، بحيث لا بد من إعادة تنشيط الحراك الشعبي، وتنظيم القوى الشعبية بحيث يكون لها دور فاعل، واعتبار أن الثورة هي ثورة شعبية يكون للعمل المسلح فيها دور داعم لتطوير النشاط الشعبي الذي هو وحده سيحسم الصراع وليس الحرب، في وضع يعاني من اختلال كبير في ميزان القوى.

فالسلطة تدعَم بالسلاح و«المرتزقة» من إيران والعراق ولبنان، وتدعَم بالسلاح من إيران وروسيا، وبالخبرات من هؤلاء جميعا، بينما لا أحد يريد دعم الثورة عسكريا، على العكس من ذلك جرى دعم القوى الأصولية من أجل تخريب الثورة خدمة للسلطة، وبهدف تحويلها إلى مجزرة تكون عبرة للشعوب كافة، وبالتالي لا يمكن تحقيق تغيير في طبيعة التسليح القائم، يمكن أن يؤدي إلى تحقيق اختلال ميزان القوى.

وهذا يفرض التالي:

أ- أن تتشكل مجالس شعبية تدير كل المناطق الواقعة خارج سيطرة السلطة، والمحررة، وأن تكون مهمتها تشكيل إدارة كاملة فيما يخص القضاء و«الشرطة» والخدمات.

ب - تنشيط الحراك الشعبي «أو المدني كما يتكرر»، وتفعيله في المناطق التي تسيطر عليها السلطة بكل الأشكال الممكنة، وأظن أن الشعب بعد ثورة السنوات الثلاث قد اكتسب خبرة تجعله قادرا على ذلك.

ج - تنظيم الكتائب المسلحة وتوحيدها في مظلة واحدة، تتشكل من قيادات عسكرية خبيرة، حيث إن الأمر يتعلق بإعادة بناء الإستراتيجية العسكرية، وتحديد الأولويات التي تتعلق بضرب مفاصل السلطة الأساسية، وليس الانخراط في «تحرير المدن» بحيث تصبح هذه المدن عرضة للقصف العنيف، وللبراميل المتفجرة والصواريخ. والانطلاق من ضرورة تدمير ما تبقى من «البنية الصلبة» للسلطة «الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري»، وتدمير كل القوى التي تستجلب من لبنان والعراق وإيران، والسيطرة على السلطة ليس عبر «تحرير دمشق»، بل عبر السيطرة على المواقع التي تتحكم السلطة من خلالها في دمشق، وفي السلطة كلها.

د- إنهاء مهزلة التسميات «الإسلامية» للكتائب المسلحة، ومعرفة أن هذه التسميات لن تجلب المال أو السلاح، أو أنها تجلب المال للقوى التي تقبل الخضوع لأجندات خارجية، لا تريدها أن تُسقط السلطة، بل تريدها أداة مساومة مع السلطة.

لقد أضرت هذه التسميات أكثر مما أفادت، وفتحت الأفق لتقوية قوى طائفية أصولية لا تقتل السلطة، بل تريد فرض «دولة الإسلام» على الشعب في المناطق التي تتراجع السلطة عنها.

ه- لا بد من فهم أن ليس كل الجيش يقاتل مع السلطة، بل الجزء الأكبر منه بات محيّدا ومهمشا، وهذا ما يفرض التفكير في كيفية التأثير فيه من أجل أن يلعب دورا في التغيير.

ويقتضي هذا أولا عدم التعامل معه كعدو، ومن ثم كيف يمكن الاستفادة من دوره، فهو يتشكل من أبناء المناطق التي تعرضت للقتل والتدمير، وهو من أبناء الشعب الذي ثار، ويمتلك الميول ذاتها.

في مستوى آخر لا بد من تهميش كل المجموعات الأصولية، التي يعمل بعضها لمصلحة السلطة وبعضها لمصلحة دول إقليمية، ومواجهة منطقها الوهابي الذي يؤسس على مخيال «فروسطي»، ويسترجع ماضيا وهميا، ويتشكل من خليط من فئات مأزومة «وربما لديها هوس جنسي» واختراق مخابراتي متعدد.

فالثورة لم تكن من أجل «دولة الإسلام» التي يدعو هؤلاء لها، بل كانت من أجل الحرية والعدالة كما أوضحنا سابقا، ولم تكن ضد شخص أو عائلة، بل كانت ضد نمط اقتصادي وفئات تدافع عنه، من أجل اقتصاد يحقق الرفاه.

ولا شك أن إدخال هذه الأفكار الأصولية كان من أجل تشويش الثورة وتشويهها، لأن ما يمارسه هؤلاء يخرّب مجتمعيا ويستفاد منه من قبل السلطة وعالميا للقول إن ما يجري ليس ثورة بل «إرهابا جهاديا».

لا بد أن يحل الخطاب «الوطني» الطبقي الديمقراطي محل أي خطاب آخر، ولا بد بالتالي من مواجهة الخطاب الأصولي الوهابي، وتهميش قواه.

في مستوى ثالث لا بد من تجاوز الأوهام حول «الدور الخارجي»، فليس هناك قوة دولية تريد انتصار الثورة، بل إنها تريد المجزرة لأن كلا منها تتحسس وضعها في ظل الأزمة العميقة التي تعيشها الرأسمالية، والتي تؤسس لثورات كبيرة في العالم.

ولأن من يتدخل يُخضع الملتحقين به لسياساته التي لا تهدف إلى انتصار الثورة قطعا، وكل يتسابق من أجل الحصول على مصالح اقتصادية وعقود إعادة الإعمار، لنهب البلد بديلا عن نهب آل الأسد ومخلوف وشاليش وكل الحاشية.

بالتالي لا بد من الانطلاق من القوى المحلية، ومن القدرات المحلية، وتنظيمها بما يجعلها قوة.

ولهذا لا بد من فضح كل الذين يراهنون على القوى الإمبريالية، أو يتعاملون معها، أو يعتقدون بأن سوريا المستقبل يجب أن تكون «في حضن الغرب». هذا خطاب مسيء ويضر الثورة، ولقد أضرها كثيرا في الماضي دون جدوى، لأن القوى الإمبريالية «وأمريكا خصوصا» لا تريد التدخل، ولم تعد قادرة على ذلك.

في الأخير، ما هو مهم هو كيف يمكن أن يتحرك الساحل السوري؟ أي كيف يمكن أن تفقد السلطة «بنيتها الصلبة»، وتواجه البيئة الاجتماعية التي استغلتها طيلة السنوات الثلاث، وأفقدتها خيرة شبابها؟

فالصراع مع السلطة لن يحسم إلا من خلال الإفادة من كتلة الجيش المهمشة أولا، ومن تحرك الساحل ثانيا.

بغير ذلك ربما يستمر الصراع فترة أطول إذا لم تسارع القوى الدولية التي تريد تحقيق مصالحها في سوريا إلى فرض حل وفق جنيف2، أو بشكل آخر.

الثورة ليست في أحسن حالاتها، والسلطة كذلك في أسوأ حالاتها، لهذا لا بد من أن يعاد بناء الثورة بما يسمح لها بأن تحسم الصراع، وهذا يفترض انخراط كل الشعب، وتنظيم العمل العسكري، وإعادة بناء الأهداف والسياسات.

عن «الجزيرة نت»

39 سنة من الحروب اللبنانية

سوسن الأبطح

ذكرى الحرب الأهلية اللبنانية هذه السنة ليست كسابقاتها. الشهور الأخيرة بدت مخيفة ومظلمة. الانزلاق من جديد كان ممكنا في أي لحظة. البؤر التي اشتعلت بقاعا وشمالا، وصلت إلى بيروت، وهي تنذر بشر مستطير.

حسنا فعل الوزيران، أشرف ريفي، ونهاد المشنوق، حين شرحا للرأي العام سرّ التبدل المفاجئ الذي نقل لبنان في غضون أيام قلائل من بلد على شفير حرب أهلية جديدة، تتوالد فيه البؤر المسلحة ويتسع نطاقها، إلى آخر له حكومة تسهر على سلامته، وجيش فولاذي يدافع عنه، ومجلس تشريعي لا ينام حتى يكاد يدخل موسوعة «غينيس» لكثرة ما يسن من قوانين وما يحل من أزمات اجتماعية ومعيشية.

صار الجيش اللبناني، الآن، ومع إعلان تنفيذ الخطة الأمنية، يعرف كل شيء! بات بمقدوره، في لحظات محدودات، أن يحدد اسم ومكان وجود كل من يرمي قنبلة أو تسوّل له نفسه التسلي برشق رصاص، عشر دقائق كافية للقبض على أي عابث بالأمن، بتساقط المسلحون كأوراق شجر خريفي، بعد أن حولوا حياة البشر إلى جحيم مقيم، فيوم يقبض على خاطف، وبعدها على مفخخ للسيارات، ثم على مجرم من طراز رفيع مطلوب دوليا. «لم يعد للإرهابيين مكان بيننا»، يقول المسؤولون، بعد أن تركوهم ثلاث سنوات يصولون ويجولون ويهددون.

تستعيد الدولة، منذ إطلاق الخطة، الأطراف اللبنانية شمالا وبقاعا، بعد أن كادت تفلت نهائيا من قبضتها، لصالح دويلات صغيرة ملخمة بالمسلحين والعصابات من كل لون واختصاص، فمن تزوير العملات النقدية إلى طباعة جوازات سفر، وسرقة سيارات وتفخيخها، والاتجار بخطف البشر.. كل شيء كان مباحا ومتاحا في الأجزاء التي اقتطعت بفعل منفلتين باحثين عن أسباب رزق رخيصة، غطاهم سياسيون نافذون، وأتاحت لهم الحدود المفتوحة مع سوريا، التنقل بحرية في الاتجاهين.

كان لمذاق الذكرى الـ39 للحرب الأهلية أن تكون علقمية، لولا «الخطة السحرية» التي رأى فيها المواطنون عجبا عجابا، وسألوا تكرارا: ما بال الحل سهلا، والاتفاق بسيطا، والجيش عفيا، لماذا لم تنفذ قبلا، لتنقذ مئات الأرواح، وآلافا؟! الإجابة جاءت موجعة وصادمة. لم يخف وزير الداخلية نهاد المشنوق، أن «هناك قرارا دوليا كبيرا يقضي بأنه لا يجوز للأزمة السورية أن تمتد لتحرق لبنان، ونحن نسير ضمن هذا القرار». كلام وزير العدل أشرف ريفي جاء أكثر وضوحا وإيلاما، حين قال: «إن هناك معطى إقليميا ودوليا بأن نطفأ بؤر التوتر في محيط سوريا، وهذه فرصة للبنان، قرأنا هذا المعطى وأبلغنا به، وواكبنا هذا الجو الإقليمي الدولي بقرارات سياسية واضحة وحازمة».

من البقاع، وصولا إلى أقصى الشمال، فعل المعطى الخارجي – الذي تكلم عنه الوزيران، ثم أكده رئيس مجلس النواب نبيه بري – فعلته، حيث تنفذ مداهمات، وتقطع اتصالات، وتحوم طوافات الجيش في سماء المناطق بحثا عن مطلوبين، مع تأكيد أن الخطة ستصل إلى بيروت لتنظيفها أيضا. لم يعد الجيش وحيدا، فجأة بدت قوى الأمن أقوى وأكثر تنظيما بكثير مما كنا نعتقد، بعد أن سخر المواطنون طويلا ممن سموهم الكائنات الفضائية الزرقاء حين كانوا ينتشرون دون فاعلية. الآن صار لرجال الأمن هيبة وقوة ضاربة يعتد بها.

للمرة الأولى، رأينا قطعا للبث التلفزيوني المباشر، لأن المتكلم يتعرض للجيش اللبناني. لم يسمح للشيخ داعي الإسلام الشهال، بأن يتمادى في التحريض على الجيش، مع أن التحريض كان يأتي من نواب ومسؤولين يفتح لهم الهواء على غاربه. صارت الكلمة موحدة، والدعم كاملا لما يقوم به الجنود.

كل ذلك تزامن مع تشكيلة حكومة المصلحة الوطنية، وسيطرة الجيش السوري على غالبية المناطق المحيطة بلبنان مع مقاتلي حزب الله، هكذا عزل لبنان عن حرائق البلد الشقيق جغرافيا وأمنيا.

ليس ذلك فحسب، فبطريرك الكنيسة المارونية بشارة الراعي، قال من جنيف بضرورة إيجاد مكان آمن للنازحين السوريين إلى لبنان بنقلهم إلى داخل الأراضي السورية، بعد أن تجاوز عددهم المليون. وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس لاقى البطريرك حين أعلن أن لبنان يستقبل نازحا سوريا كل دقيقة، أو 50 ألفا كل شهر، وهو ما يجب أن تجد له حلا.. «إنها ساعة مواجهة الحقيقة والاتفاق على موقف موحد لأن المسألة خطيرة ولا تحتمل أي نوع من الاختلاف أو المزايدات». والحل النموذجي الذي يطرحه الوزير درباس مطابق لاقتراح البطريرك، أي «إقامة مخيمات على الحدود اللبنانية».

المهم الآن ألا يكون الاستدراك متأخرا، والإشارة الخارجية فيما يتعلق بالأمن الداخلي ووضع النازحين السوريين، أعطيت بعد فوات الأوان، فاللعب بالنار قد يأتي على صاحبه أحيانا، البيئات التي حضنت المسلحين، وشارك أولادها في أعمال خارجة على القانون، بعد أن حماهم سياسيوهم، يشعرون اليوم بالخديعة. ثمة مناطق تغلي حنقا، والمخيمات الفلسطينية التي لجأ إليها مطلوبون تفور هي الأخرى.

بعد قرابة أربعة عقود من «حرب الآخرين على أرض لبنان»، كما عرفها الراحل غسان تويني، لا تزال المعادلات هي ذاتها، والسياسيون هم عينهم، والانتهازية على حالها، والارتهان لغير لبنان وسيلة وحيدة للوصول إلى السلطة. الفرق الوحيد اليوم، أن عدد القتلى من حينها تجاوز الـ150 ألفا بسبب حالة الاستنزاف، وأن العدد مرشح للتصاعد، ما دام ثمة من يبشرنا بأن الحرب والسلم لا يزالان قرارا خارجيا خالصا، لا يملك اللبنانيون منه سوى الطاعة وتنفيذ الأوامر.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

الرأي العام الفلسطيني يمنح عباس مساحة كافية للمناورة

ديفيد بولوك

«في 4 أبريل 2014، خاطب ديفيد بولوك، دينيس روس، وروبرت ساتلوف منتدى سياسي في معهد واشنطن. ويستند المرصد السياسي التالي على تصريحات السيد بولوك؛ إنقر هنا لقراءة ملخص تصريحات السيد روس أو شاهد عرض الفيديو للمناسبة بأكملها. وسيتم نشر ملاحظات السيد ساتلوف بشكل منفصل.»

بينما تسعى الولايات المتحدة جاهدة نحو إنقاذ محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، أضحى الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر استعدادا لقبول تنازلات دبلوماسية مما تشير إليه المواقف الرسمية أو توجهات النخبة. ويشير عدد من استطلاعات الرأي التي أجريت مؤخراً من قبل مختلف خبراء رأي فلسطينيين في هذا المجال، إلى جانب المناقشات المتعمقة مع باحثين فلسطينيين وغيرهم في أواخر مارس، إلى أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يتمتع بقدر أكبر من الحرية لعقد صفقات عما كان متصوراً في الغالب. وتأتي استطلاعات الرأي المذكورة هنا من «المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية» و «مركز العالم العربي للبحوث والتنمية»، اللذين مقرهما في رام الله، و «المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي»، الذي مقره في بيت لحم.

«الشارع» الفلسطيني أكثر مرونة من نخبته

في اجتماعات خاصة عُقدت مؤخراً بين سياسيين وخبراء فلسطينيين في رام الله في أواخر آذار/مارس، أوضحت مناقشات دائرة حول استطلاعات الرأي الجديدة غير المنشورة ولكنها تحظى بقدر كبير من الموثوقية، أن عموم السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة غالبا ما يكونون أكثر ميلا نوعا ما نحو تقديم تنازلات عما تقدمه كبار شخصياتهم السياسية والإعلامية والمهنية والأكاديمية. على سبيل المثال، أظهرت مقارنة عقدت بين نتائج اثنين من استطلاعات «مركز العالم العربي للبحوث والتنمية» «أوراد» أجريت في فبراير ومارس أن 49 في المئة من عموم المستطلعين يؤيدون «المفاوضات المستمرة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل» مقابل 39 في المئة من النخبة. وبالمثل، قال 44 في المئة من عموم المستطلعين، ولكن 31 في المئة فقط من النخبة، أنهم «قد» يقبلون بوجود عسكري إسرائيلي مؤقت في وادي الأردن.

وفيما يتعلق ببعض القضايا، يشير التباين إلى الاتجاه المعاكس؛ فعلى سبيل المثال، في استطلاع رأي حول إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح أجاب نصف النخبة الذين شملهم الاستطلاع بـ «ربما»، لكن الخمس فقط ممن شملهم الاستطلاع من الشارع الفلسطيني أعطى الإجابة نفسها. ومع ذلك، وعند استطلاع رأي الشارع بخصوص حزمة شاملة تضم هذه التنازلات وغيرها، نجد أن 48 في المئة من الشارع يوافق عليها، بالمقارنة مع 41 في المئة فقط من النخبة الفلسطينية. ويؤيد استطلاع منفصل لـ «المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية»، جرى بين 20-22 مارس، هذا التحليل لشريحة أكثر مرونة من الجمهور. ومن بين خريجي الجامعات، عارض 72 في المئة توسيع نطاق محادثات السلام؛ ولكن هذه النسبة كانت أقل من ذلك بكثير بين صفوف الأميين حيث بلغت 54 في المئة.

قضية الدولة اليهودية مسببة للشقاق بصفة خاصة، لكن عموم السكان أقل معارضة لها

إن التفاوت بين توجهات النخبة وعموم السكان واضح بشكل خاص بشأن مسألة الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية. ففي اثنين من الاستطلاعات التي أجريت مؤخرا، رأى 15 في المئة فقط من النخبة أنهم «قد» يقبلون هذا الاقتراح – بيد أن 40 في المئة من عموم السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة أعربوا عن ذات الرأي. وقد أظهرت إحدى الدراسات المسحية أنه في حين يرفض ثلثا خريجي الجامعات إبرام صفقة تتضمن الاعتراف بالدولة اليهودية، إلا أن 43 في المئة فقط من الأميين يتبنون هذا الرأي. وقد أظهرت استطلاعات أخرى للرأي أنه منذ عام 2006 قبل ما يصل إلى ثلثي عموم الناس في الضفة الغربية وقطاع غزة، الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، إلا أن هذا الرقم قد انخفض منذ ذلك الحين إلى نطاق 40 في المئة .

ومن المحتمل أن يعود سبب هذا الانخفاض إلى عدة عوامل وهي: إصرار الحكومة الإسرائيلية في الآونة الأخيرة على هذا الشرط؛ والرفض الصارم من جانب الحكومة الفلسطينية له؛ والتراجع العام في الثقة الشعبية بشأن عملية السلام، وعلى الرغم من جميع هذه الإشارات السلبية الجديدة، فلا تزال تجدر الإشارة إلى أن هذه الأقلية الكبيرة من الشعب الفلسطيني تستمر في قبول المفهوم المثير للجدل المتمثل في الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية. وعلاوة على ذلك، فمن المثير للدهشة أن المعارضة الأقوى لا تبدو متمركزة بين صفوف الجماهير، بل في الطبقات العليا.

القضايا الداخلية، وليس إسرائيل، تحظى بأولوية قصوى

من بين النتائج الأكثر إثارة للدهشة الواردة في أحدث تقارير هذه الدراسة المسحية أن أياً من القضايا المشار إليها سابقاً لا تتقدم في سُلّم الاهتمامات على الأولويات المحلية. وبالأحرى، فإن الفلسطينيين، مثلهم مثل معظم الناس في معظم الأماكن، يولون اهتماماً أكبر بالشؤون الداخلية من تلك الخارجية. وعندما طلب ممن شملهم الاستطلاع اختيار «المشكلة الأخطر التي تواجه المجتمع الفلسطيني اليوم»، اختار نحو الثلثين القضايا الداخلية: الفقر والبطالة «27 في المئة »؛ انعدام الوحدة الوطنية «21 في المئة »؛ أو «الفساد في بعض المؤسسات العامة» «10 في المئة ». واختار رُبع واحد فقط منهم «استمرار الاحتلال وأنشطة الاستيطان» باعتبارها أكثر المشاكل التي يواجهونها خطورةً، في حين استشهد 10 في المئة بـ «الحصار وإغلاق المعابر الحدودية في غزة».

قضية السجناء أكثر إثارة للخلاف من المستوطنات

من المثير للاهتمام، أن آخر استطلاعات «المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية» يشير أيضا إلى أن قضية السجناء هي أكثر بروزا، وربما أكثر أهمية للجهود الرامية إلى إحياء محادثات السلام، من بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وسوف تتحول الآراء حول توسيع نطاق تلك المحادثات من نسبة الإجابة بالنفي التي بلغت 55 في المئة لتصل نسبة الموافقة إلى 51 في المئة إذا وافقت إسرائيل على تجميد بناء المستوطنات بشكل جزئي. ولكن الدعم لاستمرار المفاوضات سوف يقفز إلى 65 في المئة إذا فرجت إسرائيل عن المزيد من السجناء. وحتى أن أكثر من «68 في المئة » من الذين شملهم الإستطلاع سيوافق على تأجيل الانضمام إلى هيئات دولية إضافية في مقابل إطلاق سراح وجبة جديدة من السجناء. وعلى نفس المنوال، أظهرت نتائج أحد استطلاعات «المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي» التي جرت في آذار/مارس أن ثلاثة أرباع الفلسطينيين يرون أن الإفراج عن السجناء قضية محورية للحفاظ على استمرارية محادثات السلام. وردا على أحد الأسئلة المفتوحة، حصلت قضية السجناء على نسبة أعلى من قضية المستوطنات «35 في المئة مقابل 33 في المئة » كشرط لاستمرار المفاوضات.

تأييد واسع لبديل الأمم المتحدة؛ ربع ... سوف يختار «حل الدولة الواحدة»

أظهرت دراسة أجريت مؤخراً وجود دعم شعبي عارم «86 في المئة » يؤيد اتخاذ السلطة الفلسطينية خطوات أحادية الجانب للانضمام إلى المنظمات الدولية. واستفاضة في هذه النقطة، تشير دراسات أخرى إلى أن هذا التأييد سينخفض بشكل كبير، ليصل إلى حوالي 60 في المئة ، إذا نجم عن هذا القرار فرض عقوبات اقتصادية أمريكية.

وهناك احتمال بديل أو أطول مدى يتمثل في العمل من أجل إقامة دولة واحدة تجمع بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتمنحهم حقوقاً متساوية، وهو الاحتمال الذي يجذب حالياً تأييداً من ما يقرب من ربع عموم السكان، ويشمل ذلك حوالي 30 في المئة من سكان الضفة الغربية. وفي حين أن هذا لا يزال يمثل رأي أقلية، إلا أنه يمثل زيادة كبيرة على مدار السنوات الماضية. والأسباب الأكثر احتمالاً هي مزيج من تزايد خيبة الأمل الشعبية حول احتمالات التوصل إلى حل الدولتين، وتجديد التصورات حول التحدي الديموغرافي الفلسطيني لإسرائيل في النهاية، وزيادة الوعي تدريجيا بحركة نزع الشرعية عن إسرائيل باعتبارها «دولة فصل عنصري».

الانتفاضة المسلحة لن تحوز سوى على تأييد الأقلية

عندما سُئل الفلسطينيون عما إذا كانوا سيدعمون شخصياً المعارضة المسلحة ضد إسرائيل، كانت إجابة حوالي الثلث منهم بالإيجاب، وبنسبة أعلى نوعاً ما في غزة». لكن هناك إحصائية أخرى من المحتمل أن تكون أكثر تبياناً، نظراً لأنها أقل ارتباطاً بالشحن السياسي. فحين سؤالهم حول «ما الذي يعتقدون حدوثه على الأرجح حال فشل الجولة الحالية من المفاوضات»، يرى 25 في المئة فقط من الفلسطينيين اندلاع «انتفاضة أخرى». وتقول نسبة متساوية من المجيبين أن «الرئيس عباس سيعود إلى الأمم المتحدة»؛ ويتوقع 11 في المئة انهيار السلطة الفلسطينية تماماً. بيد أن الرد الأكثر شيوعاً «34 في المئة » حول الذي سيحدث كان «لا شيء».

ما يقرب من نصف سكان الضفة الغربية يوافقون على الاتصالات العملية مع إسرائيل

من بين النتائج الأكثر أهمية التي انطوت عليها هذه الاستطلاعات الأخيرة هي الردود على أشكال مختلفة من التعاون العملي مع الإسرائيليين. على الرغم من الحملة شبه الرسمية التي تشنها حركة «فتح» ضد «التطبيع»، إلا أن سكان الضفة الغربية هم في الواقع منقسمون بشكل قوي جداً حول أشكال عديدة للتواصل مع الإسرائيليين. إذ يرى ما بين 43 في المئة و49 في المئة أنه من المقبول الترحيب بزيارة الإسرائيليين، وإجراء مناقشات سياسية معهم، والتحدث إلى صحفيين إسرائيليين، وتحسين العلاقات التجارية مع إسرائيل، والتعاون في مجال المشاريع العلمية أو البيئية أو الصحية. ولكن فقط عندما يتعلق الأمر بالرياضة أو الفعاليات الثقافية ترفض أغلبية كبيرة «66 في المئة » مثل هذه الاتصالات بشدة. والمعارضة الشعبية لجميع هذه الخيارات أعلى نوعاً ما في غزة، لكن القيود الأمنية تجعل مثل هذه الاتصالات شبه مستحيلة هناك على أي حال.

التداعيات السياسية

الخلاصة الرئيسية من هذا التحليل هي أنه خلافاً للمفاهيم الخاطئة الشائعة، يوفر الرأي العام الفلسطيني مجالات للمسؤولين الأمريكيين أثناء سعيهم لصياغة السياسات بشأن القضايا الأساسية. فالتركيز على إطلاق سراح السجناء، أكثر من التركيز على تجميد الاستيطان، يتفق بصورة أفضل في الواقع مع المطالب الشعبية الفلسطينية وتفضيلات الحكومة الإسرائيلية على حد سواء. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يؤدي إعداد عقوبات أمريكية – ضد أي تحركات أحادية إضافية من جانب السلطة الفلسطينية – إلى خفض التأييد الشعبي الفلسطيني لمثل هذه الخطوات. وربما يواجه حث السلطة الفلسطينية على تقديم تنازلات بشأن قضية الدولة اليهودية، كجزء من صفقة سلام، مقاومة شعبية ضئيلة بدرجة مدهشة. وفي هذا الأثناء، قد يلقى الدعم الأمريكي للتنمية الفلسطينية الاقتصادية – بل ودعمها للتعاطي الإسرائيلي الفلسطيني ذو المنفعة المتبادلة باعتباره بديلاً أكثر شعبية من المواجهة العنيفة – صدى واسعاً بشكل غير متوقع في صفوف المجتمع الفلسطيني.

ديفيد بولوك هو زميل كوفمان في معهد واشنطن ومدير منتدى فكرة